مركز شاف CENTER SHAF

شـــاف في أفـــريقيـا

دومينـــو الانقـــلابـــات المتعـــاقبـــة:

تقييم ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا
خلال 2023 ومستقبلها القادم

إصـــدار
خـــاص

"دومينو الانقلابات المتعاقبة": تقييم ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا خلال ٢٠٢٣ ومستقبلها القادم

فريق العمل

مستشار المركز للشؤون الأفريقية

السفير/ محمد سالم الصوفي

مراجعة ومتابعة:

د/ أحمد الشحات

(مدير مركز شاف السابق)

تحرير العدد:

عنان عبد الناصر

مراجعة لغوية:

محمد حافظ

تصميم:

آيه عمرو ـ ليلى الملاحي

الباحثون المشاركون:

دينا لملوم ـ شيماء ماهر ـ عنان عبد الناصر ـ منة صلاح

المحتويات

افتتاحية العدد .....

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للانقلابات .....

المحور الثاني: العوامل المحددة لوقوع الانقلابات.....

المحور الثالث: أسباب متعددة.. لماذا القارة الأفريقية الأكثر عرضة لحدوث الانقلابات؟ .....

المحور الرابع: حالات الانقلابات في أفريقيا.. بين النجاح والفشل خلال "٢٠٢٣" .....

المحور الخامس: التداعيات الناجمة عن الانقلابات.....

المحور السادس: الجهود الدولية والإقليمية إزاء حالات الانقلابات .....

المحور السابع: رؤية استشرافية.. الانقلابات في أفريقيا بين الحاضر والمستقبل .....

الخاتمة .....

التوصيات .....

افتتاحية

السفير محمد سالم الصوفي

مستشار الشؤون الأفريقية بمركز شاف

ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا

الانقلابات في أفريقيا ظاهرةٌ جديرةٌ بالدراسة والاهتمام، خصوصًا بعد تطوُّرِها اللافتِ في الفترات الأخيرة، في منطقة الساحلِ بوجهٍ خاصٍ؛ لما تُمثِّله من وضعيّةٍ استثنائيةٍ في مسيرة الدول التي يحدث فيها ذلك.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، التي أعدَّها باحثون في مركز "شاف"، وركَّزُوا فيها على الانقلابات التي وقعت عام ٢٠٢٣، عبْر محاورَ تُغطِّي الجوانب المختلفة لهذه الانقلابات، بَدْءًا ببُعْدِها التاريخي، ومرورًا بالعوامل والأسباب المساهمة في وقوعها، وانتهائها بجوانب التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تُهيِّئُ البيئة المناسبة لحدوثها، كالفقر والبطالة والصراع السياسي والتمثيل والتمييز الاجتماعي، وما يتصل بكل ذلك من أسباب أُخرى، ترتبط أحيانًا بتنافُس القوى السياسية والصراعات القومية.

لقد أبرزت الدراسة مدى التحليل المُعمَّق للانقلابات، التي شهدها عام ٢٠٢٣، وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي والعلاقات الإقليمية والدولية.

كما غطَّت جانبًا من تأثير العوامل الخارجية على تعميق وتصاعُد الأزمات؛ الناجمة عن الانقلابات في البلدان التي كانت مسرحًا لتلك الانقلابات.

عنان عبد الناصر
باحثة متخصصة في الشؤون الأفريقية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للانقلابات

مع تفشِّـــي حُمَّى الانقلابات داخل القارة الأفريقية، كان لا بُدَّ من التطرُّق إلى تقديم تحليلٍ مُفصَّـــلٍ لهذه الظاهرة، وذلك في إطار ظهور موْجةٍ جديدةٍ من الانقلابات، تُذكِّرُنا بما شـــهدته القارة في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، فظاهرة عودة الانقلابات العسكرية، في حاجة إلى التفكيك والمراجعـة؛ للوقوف على جميع مواطن القوة والضـــعف، ومن هذا المنطلق، يمكن تحليلها من خلال تقديم رؤيـة مفـاهيميـة للانقلابـات؛ تمهيـدًا للأســـباب والعوامل المحددة لحدوث هذه الظاهرة بشـــكلٍ عامٍ، وداخل دول القارة الأفريقية بشـــكلٍ خاصٍ.

يُشـــارُ إلى مصـــطلح الانقلاب باللغة الإنجليزية (Coup)، وبالفرنســـية (Coup d'état)، ويكْمُن المفهوم الاصـطلاحي للانقلاب، في قيام مجموعةٍ من الأفراد بالاستيلاء على السلطة، من خلال قلْب نظـام الحكم، والســـعْي نحو تحقيق مجموعـةٍ من الأهـداف، مثـل الســـيطرة على المراكز الحيويـة المهمة داخل الدولة والأبنية الحكومية، فضـلًا عن تحقيق مجموعةٍ من المكاسـب الشـخصـية؛ بهدف الوصول إلى مراكز القوة والنفوذ، وهو عادة يتم من خلال اللجوء إلى اسـتخدام الوسـائل العسـكرية؛ حيث ترتكز دعائمه على إحداث تغيير سـياسـيٍّ، من خلال القوة، وبذلك هو يُعدُّ بمثابة انقضـــاضٍ مفاجئٍ على السـلطة الحاكمة؛ من أجل السـيطرة على مقاليد الحكم، وإحداث تغيُّرات جذرية، دون أن يكون للمواطنين دور في ذلك.

إن مفهوم الانقلاب – أحيانًا – قد لا يتبنَّى نظريةً أو أيـديولوجيـة تحمـل مطـالـب المواطنين، ولكنـه يعكس فكر مجموعةٍ معينةٍ تسـعى للوصـــول إلى السـلطة، وهذه هي الفكرة التي تهيمن على العمل الانقلابي؛ لذلك فإن الاسـتحواذ على السـلطة يُعدُّ بمثابة المُحرِّك الرئيسي لتلك الظاهرة، فيسعى قادة الانقلاب – عـادةً – إلى فرْض الهيمنـة واحتكـار السـلطة وفرض سـياسـات الانتقام، من خلال قمْع وسـجْن وتصـفية رموز النظام السـابق، فضـلًا عن

الاتجاه نحو عزْل الشـــعب؛ ليكون في منأى عن الســـلطة، وفي هذا الصـــدد، يمكن القول: إن الانقلاب هو استبدال سلطةٍ بسلطةٍ أُخرى.

أشـارت بعض الدراسـات إلى أن الانقلاب بمثابة عمل مفاجئ، تقوم به فئة معينة من المؤسـسـة العسكرية، ضد السلطة الشرعية داخل البلاد، ويتم ذلك وفقًا لخطة موضـوعة ومتفق عليها بشـكلٍ مُسْبَقٍ، ويتخذ الانقلاب عدة أشكال، فعلى سبيل المثال، تتدخل المؤسسة العسكرية لفرض الحكومة التي تريدها، دون أن تشـترك بصـورةٍ مباشـرةٍ في الحُكْم، وهناك حالات أُخرى تتدخل المؤسـسـة العسكرية بقوةٍ؛ للاستيلاء على الحكم لتضعه في يد شـخصٍ آخر، دون إحداث تغيير في شـكل الدولة أو سياساتها[1].

وقد جاء في مفهوم الانقلاب أيضًا، أنه ذلك العمل الذي يسـتلزم قدْرًا عاليًا من السـرية، والتكتُّم حول الأهداف المنشودة؛ حيث تكون السرية والانضباط واجبة أكثر من أيّ عمل عسـكري آخر؛ نظرًا لأن المؤسسة العسكرية هي قسْم تابع لرئاسة الدولة، وتستمد شرعية كافَّة قراراتها، من خلال الخضوع الرئاســي لها، بجانب امتلاك الدولة الحق في تعيينها وعزْلها، وفي هذا الصدد، فإن عزْل القيادة العسكرية يُفْقِدُها عنصر شرعية وجودها على رأس التشـكيلات العسـكرية التنظيمية، ومن ثَمَّ فقدت إمكانية تحرُّكِها الانقلابي.

[1] سـلوى محمد لبيب، ظاهرة الانقلابات العسـكرية في أفريقيا بين النظرية والتطبيق، مجلة الدراسات الأفريقية، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، ١٩٧٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/CQZ22yt

المحور الثاني: العوامل المحددة لوقوع الانقلابات

سـادت ظاهرة الانقلابات داخل الكثير من الدول؛ ما دفعنا إلى تحليل العوامل المُفسِّـرة لوقوع هذه الظاهرة، والتي تتمثل في عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعسـكرية، فكان لهذه العوامل دوْرٌ كبيرٌ في حدوث العمل الانقلابي، وسـوف نتطرق إلى رصْدها على النحو الآتي[1]:

١- العوامل السياسية: تعتبر العوامل السياسية من أهم العوامـل الكـامنـة خلْف وقوع الانقلابات، فسيادة الاضطرابات السياسية والحروب الداخلية في الدولة، بجانب الفراغ السياسي في السلطة داخل بعض الدول، وانتشـار العنف السـياسـي وحروب العصـابات، وهو ما يدل في جوهره على فشـل السـلطة الحاكمة في أداء مهامها، ويُقلِّل من شـرعية الحكومة؛ نظرًا لعدم قدرتها على الوفاء بمسؤولياتها الأساسية، ومن هذا المنطلق، فيدرك قادة الانقلاب أن الحكومة أصبحت معتمدة عليهم بشكلٍ حاسـمٍ؛ ما يزيد من فُرْصـة حدوث الانقلاب؛ من أجل فرْض الأمن.

٢- العوامل العسكرية: أكَّدت بعض التفسيرات، أن من أهم العوامل المسـاهمة في حدوث الانقلابات، هي العوامل العسكرية، فعندما تجد المؤسـسـة العسـكرية أن بعض مصـالحها مُهدَّدة، فمن المحتمل أن تتدخل لتحقيق مصـالحها وأهدافها؛ فالغالبية العُظْمى من الانقلابات تكاد تكون مدفوعةً بتعزيز مصالح المنظمات العسكرية، وذلك في إطار سـعيها في بعض الأحوال إلى تحقيق الاسـتقلال الذاتي والانضـباط ومسـتوى كافٍ من الدعم المالي، فضـلًا عن أن ارتفاع مستويات الهيمنة العسكرية داخـل الـدولـة يُنْـذِرُ بوقوع المزيـد من الانقلابات.

٣- العوامل الاقتصـادية: إن تدنِّي مسـتويات التنمية الاقتصـادية، من شـأنه أن يزيد من احتمالية حدوث الانقلابات داخل الكثير من الدول؛ حيث سـوء اسـتغلال الموارد بجانب انعدام الأمن الغذائي؛ ما يؤدي إلى تدنِّي معدلات النمو الاقتصـادي، وقد أوْضـحت بعض الدراسـات أن الدول التي

[1] Wichai Kanchana Suwon, An Empirical Study of The Causes of Military Coups and The Consequences of Military Rule in The Third World: 1960-1985, the Graduate Council of The North Texas State University, May 1988, Availbe at Link: https://2u.pw/tbICf1G

ينخفض بها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ربما تكون أكثر عُرْضةً لحدوث الانقلابات؛ فالتخلُّف الاقتصادي يكاد يكون شرطًا مُسْبَقًا لحدوث هذه الظاهرة، وبذلك يمكن القول: إن انخفاض مستويات التنمية الاقتصادية، من شأنه أن يزيد من احتمال وقوع الانقلابات العسكرية.

٤- العوامل الاجتماعية والثقافية: غالبًا ما يتم الأخذ بالعوامل الاجتماعية والثقافية على أنها من أسباب وقوع الانقلابات؛ حيث انتشار الفقر المُدْقِع والمجاعات، بجانب تزايد معدلات البطالة، وتراجع مستويات التعليم، فضلًا عن غياب الأُطُر والسياسات التي تعمل على معالجة هذه الظواهر، فكل هذه العوامل تُثير السَّخَط على سياسات وتوجهات الحكومة؛ ما يزيد من احتمالية الإطاحة بالحكومة بشكلٍ أسْرعَ عبْر الانقلاب، على الجانب الآخر، جادل البعض بأن التعدُّدية الثقافية والعِرْقيّة، من شأنها أن تُسْهِمَ في حدوث الانقلابات؛ نتيجةً لتصاعُد حِدَّة التنافُس بين مختلف الجماعات "الإثنية، والدينية"؛ ما ينْجُمُ عنه تفاقُم أوضاع عدم الاستقرار السياسي؛ ما يتطلب تدخُّل الجيش للدفاع وفرض الأمن، ونستخلص من ذلك فرضيةً مهمة، وهي أنه كلما كان المجتمع أكثر تجانُسًا من الناحية الثقافية، قَلَّ من احتمالية حدوث الانقلاب، وكلما هيمنت مجموعةٌ عِرْقيّةٌ في المجتمع، كلما تصاعدت احتمالية حدوث الانقلابات.

دوافع العمل الانقلابي:

عند تفسير دوافع الانقلابات العسكرية، نجد أنها ترتكز على التطلُّع إلى الاستئثار بالسلطة، ولكن الاستئثار بالسلطة ما هو إلا جُزْءٌ من مجموعةٍ متنوعةٍ من الدوافع، تتمثل فيما يلي:

١- الدوافع الثورية التغييرية: إن الدوافع الثورية الكامنة خلف حدوث الانقلابات، تكْمُن في التطلُّع إلى تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية داخل البلاد، والعمل على استبدالها وتغير مسارها إلى الأفضل؛ نظرًا لامتناع السلطة القائمة لقبول التغيير، من خلال تبنِّي الوسائل الديمقراطية.

٢- الدوافع الأيديولوجية: تعتبر الدوافع الأيدلوجية جزء من صراع الأفكار داخل الكثير من الدول، فغالبًا ما تتبنَّى المؤسسة العسكرية أيديولوجية معينة، سواء دينية أو يسارية أو قومية، وتسعى إلى الاتجاه نحو تطبيقها من خلال الانقلاب.

٣- الدوافع الشخصية: تتمثل الدوافع الشخصية في السعي إلى الوصول إلى السلطة وتحقيق الثروة، ولذلك قد تلجأ

المؤسسة العسكرية إلى الانقلاب؛ لتحقيق ذلك الدافع.

٤- الدوافع الانتهازية: عند الحديث عن الدوافع الانتهازية، نجد أنها تكْمُن في استغلال وضْعٍ غير طبيعي ومفاجئ في البلاد؛ من أجل الاستيلاء على السلطة، ويكون ذلك دون تفكيرٍ مُسْبَقٍ، مثل استغلال حدوث فراغٍ دستوريٍّ مفاجئٍ داخل الدولة.

٥- دوافع المصلحة: يكْمُن دافع المصلحة، في رغبة المؤسسة العسكرية في تحقيق مصالح وأهداف خاصة لم تتمكن من تحقيقها؛ بسبب السلطة الحاكمة، بالإضافة إلى شعور المؤسسة العسكرية بانعدام التقدير المعنوي أو المادي قد يقود إلى حدوث الانقلاب أيضًا.

المحور الثالث: أسباب متعددة.. لماذا القارة الأفريقية الأكثر عُرْضةً لحدوث الانقلابات؟

إن ظاهرة الانقلابات العسكرية كادت أن تكون سمةً رئيسيةً استقرت عليها القارة الأفريقية منذ عدة عقود، فقد شهد الكثير من الدول الأفريقية سلسلة متواصلة من الانقلابات، وتفاقمت هذه الظاهرة بشكلٍ كبيرٍ خلال الآونة الأخيرة، وانتقلت عدوى الانقلابات بين الدول؛ ما أسهم بدخولها في حلقة من عدم الاستقرار، ونجادل هنا في محاولة لرصد أهم الأسباب المشتركة والكامنة خلف حدوث الانقلابات العسكرية داخل القارة السمراء.

يعتبر ضعف نظام الحكم من أهم الأسباب التي أدَّت إلى تفاقم ظاهرة الانقلابات داخل الدول الأفريقية، فقد تبنَّت بعض الدول سياسات جعلتها في منأى عن المسار الديمقراطي من قبيل الانتهاكات الدستورية، وعجزها في التصدي للجماعات الإرهابية، وانتشار الصراعات العرقية، ناهيك عن ضعف الآليات الدستورية، وبذلك فقد ساهم ضعف نظام الحكم في اتجاه المؤسسة العسكرية نحو الانقلاب على السلطة الحاكمة، فعلى سبيل المثال، شهد عام ٢٠٢١، ما يقرب من ٦ محاولات انقلابية في أفريقيا، وكان القاسم المشترك لتلك الانقلابات هو البيئة الأمنية المضطربة، أما الآن فنجد من أبرز الأمثلة على الانقلابات خلال العام الجاري انقلاب النيجر الذي وقع في يوليو ٢٠٢٣، وانقلاب الغابون في أغسطس ٢٠٢٣م.

ونجد أن أغلب دساتير الدول الأفريقية كانت بمثابة نُسخٍ مشوهة لدساتير الدول الغربية، وتحديدًا "فرنسا، وبريطانيا"، وقد اتضح فيها تكريس النموذج الأوروبي واستمرار العمل ببعض القوانين التي يتضح في مضمونها بعض القيود على حقوق الإنسان، بجانب عدم فاعلية القواعد القانونية وضعف الرقابة على دستورية القوانين، ناهيك عن ضعف المنظومة القضائية، وهو ما تمَّ اعتباره من أهم الأسباب المؤدية إلى وقوع الانقلابات العسكرية داخل دول القارة الأفريقية، بالإضافة إلى عدم الرقابة على القوات العسكرية، والتي تعد من أهم الضمانات لقيام دستور ديمقراطي، وتحقيق حكومة مدنية منتخبة، تكون مهمتها حصر مهام المؤسسة العسكرية في الدفاع عن حدود الدولة، فقد شهدت أفريقيا أكثر من مائة انقلاب عسكري، وبالرغم من

ذلك لا تزال الدساتير الأفريقية تتغاضى عن تجريم هذه الظاهرة.

وقد كانت مسألة تعديل الدساتير الأفريقية من العوامل المساهمة في تأجيج الانقلابات، فعلى سبيل المثال، نجد أن دعوة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إجراء استفتاء لتعديل الدستور الذي اعتُمد في عام ٢٠١٦، تمَّ وصفه من قِبَلِ المعارضة بالانقلاب الدستوري؛ نظرًا لتحديد عدد فترات رئاسة في فترتين فقط، وما من شأنه السماح بالترشح لفترة رئاسية ثالثة، ولذلك فقد تم توجيه اتهامات بالسعي نحو تمديد حكمه رغم القيود التي يفرضها الدستور، فمسألة التعديلات الدستورية تكاد تكون في غاية الأهمية؛ نظرًا لدورها في تحقيق المسار الديمقراطي داخل الدولة، ولذلك فإن التعدي عليها ينذر بتسارع الاحتجاجات والانقلابات داخل دول القارة.

ويعتبر العامل الخارجي أيضًا من العوامل المفسرة لاندلاع موجة الانقلابات الأخيرة داخل القارة الأفريقية، فنجد أن هناك حضورًا قويًّا للقوى الكبرى في المشهد الإقليمي هناك، فعلى سبيل المثال، يعتبر الانخراط الفرنسي في منطقة الساحل؛ بحجة مكافحة الإرهاب، وارتباطها بالعديد من الزعماء الأفارقة من أهم العوامل التي ساهمت في وقوع الانقلابات، بالإضافة إلى صعود الدور الروسي كمنافس للنفوذ الفرنسي والغربي في المنطقة، والاتجاه نحو تعزيز تواجدها داخل القارة، عبر جناحها العسكري (فاغنر)، بالإضافة إلى أن تصاعد المواجهة بين القوى الفاعلة كشفته المواقف الدولية المتباينة من هذه الانقلابات، فنجد أن هناك رفضًا فرنسيًّا للتغيرات المفاجئة في بعض الدول، على الجانب الآخر، تسعى قوى أخرى مثل روسيا إلى التقارُب مع النخب العسكرية الجديدة؛ من أجل المزيد من التغلغل واكتساب النفوذ، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة جزءٍ من حلقة المنافسة الدولية على القارة الأفريقية.

وبذلك يمكن أن يساهم التنافس الدولي وسباق المصالح في تغذية الانقلابات العسكرية؛ من أجل سعي القوى الكبرى نحو تحقيق مصالحها وأهدافها، وذلك في ضوء هشاشة الدول الأفريقية، في التغلب على المشكلات التي تواجهها، فتمكن بعض الدول الأجنبية من الاحتفاظ بوجود قواعد وقوات عسكرية داخل الدول الأفريقية، يعتبر بمثابة جزء من التنافس الجيوسياسي؛ الأمر الذي أدى إلى حدوث المزيد من التوترات، ولكن ذلك التواجد وصل الآن إلى آفاق جديدة، وأبرز مثال على ذلك، انسحاب القوات الفرنسية من مالي عام ٢٠٢٢م، ومن بوركينا فاسو عام ٢٠٢٣، في أعقاب الانقلابات العسكرية التي شهدتها البلدان، وبذلك فقد يساهم التنافس الجيوسياسي في التأجيج من حدة الانقلابات وعدم الاستقرار في أفريقيا، وقد سلَّط الانقلاب العسكري بالنيجر الضوْء على التنافس الجيوسياسي بين روسيا والغرب حول تحقيق مصالح كل منهما داخل القارة.

ونجد أن من أهم الأسباب المؤدية إلى الانقلابات العسكرية داخل القارة الافتقار إلى وجود تنمية حقيقة، فبالرغم من امتلاك الدول الأفريقية موارد طبيعية هائلة، إلا أن بعض الدول لن تتمكن من الاستغلال الجيد لها، وبالتالي إهدار الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تفاقم المجاعات وانعدام الأمن الغذائي، وتنامي معدلات الفساد، فكل هذه الأسباب أنتجت مناخًا خصبًا لحدوث الانقلابات داخل القارة والتي قد تكون استجابةً للأوضاع الاقتصادية غير المستقرة، وانعدام التنمية الاقتصادية، وقد أشار البنك الدولي إلى انخفاض الناتج المحلي في غرب ووسط أفريقيا إلى ٣.٤٪ خلال عام ٢٠٢٣، وهناك توقعات لتراجع الأداء بشكل أكثر لانخفاض معدلات النمو على المدى الطويل، بجانب ارتفاع معدلات التضخم على مدار عام ٢٠٢٣، فقد ظلت مرتفعة عند ٧.٥٪، ومن هذا المنطلق، نستخلص أن غياب وتباطؤ النمو الاقتصادي يسهم بشكلٍ كبيرٍ في حدوث ظاهرة الانقلابات العسكرية داخل القارة الأفريقية[1].

وقد شهدت القارة الأفريقية معدلات قياسية مرتفعة لظاهرة الفقر والبطالة وارتفاع مستويات الهجرة؛ جراء أزمات الجفاف والمناخ؛ حيث أشارت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أن هناك ما يقرب من ٣٣ دولة أفريقية بحاجة إلى مساعدات خارجية؛ من أجل التغلب على أزمات الغذاء، ناهيك عن أن أكثر من ٢٠٪ من سكان القارة يعانون من سوء التغذية، وقد أشارت الإحصائيات المقدمة من البنك الدولي إلى أن اتجاهات النمو لاتزال غير كافية للحد من معدلات الفقر داخل القارة، بجانب أن السياسات الأفريقية لم تتمكن من الحد من هذه الظاهرة، وبذلك كانت هذه العوامل من أهم أسباب تنامي ظاهرة الانقلابات داخل دول القارة الأفريقية[2].

يتضح مما تقدم أنه لا يمكن الحكم على الانقلاب، بأنه ملائم للصالح العام أو منافٍ له، إلا عندما تتبين أهدافه وعواقبه، وكذلك هل يهدف إلى تحقيق إصلاحٍ حقيقيٍّ أم اتجاه فئة معينة نحو استعادة امتيازات افتقدتها، والسعي إلى تحقيق مصالحها وأهدافها، فقد تقف بعض الانقلابات عند تغير رموز النظام القائم، وقد تؤدي انقلابات أخرى إلى إحداث تغيرات جذرية داخل المجتمع.

[1] The World Bank in Africa, 2023, Available at link: https://2u.pw/kSForVI

[2] In Brief to The State of Food Security and Nutrition in the World, 2023, Available at link: https://2u.pw/CyB3B8H

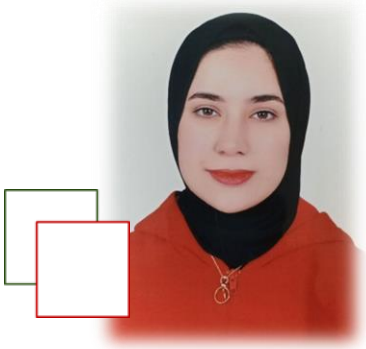

منة صلاح

باحثة متخصصة في الشؤون الأفريقية

المحور الرابع: حالات الانقلابات في أفريقيا.. بين النجاح والفشل خلال "٢٠٢٣"

لقد تفشَّت ظاهرة الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية خلال السنوات الثلاث الماضية، وتجلَّى ذلك في "الغابون، والنيجر، وبوركينا فاسو، والسودان، وغينيا، وتشاد، ومالي"، وقبل هذه الموجة، شهدت الانقلابات في أفريقيا تراجعًا خلال العقدين الماضيين، وأشارت بعض الإحصائيات، أن العقد الذي سبق عام ٢٠٢١م، شهد انقلابًا ناجحًا واحدًا سنويًّا، ولكن في الآونة الأخيرة، أثارت عمليات الاستيلاء على السلطة في القارة الأفريقية مخاوف من احتمالية تراجع المنطقة عن تقدمها نحو المزيد من الديمقراطية، وقد شهد عام ٢٠٢٣م، عدوى للانقلابات العسكرية، والتي بدأت في النيجر في غرب أفريقيا، ومن ثمَّ انتقلت إلى وسط أفريقيا؛ لتصبح الغابون آخر دولة يستولى فيها العسكريون على الحكم، وبالإضافة إلى ذلك حدثت محاولات انقلابية فاشلة أيضًا في "بوركينا فاسو، وغينيا بيساو، وسيراليون، ومدغشقر".

عوامل نجاح وفشل الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية:

لم تكن ظاهرة الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية حديثة، ولكن زادت في فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، أما في التسعينيات فقد انخفضت؛ نظرًا لما وضعه الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية من شروط خاصة بعدم الاعتراف بأي انقلاب عسكري، ولكن زادت وتيرة الانقلابات منذ عام ٢٠٢٠م، خاصة في المناطق التي بها صراع دولي بين "فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية"، ونجح منها الكثير وفشل الكثير أيضًا.

وتعود أسباب نجاح الانقلابات الأفريقية إلى غياب التداول السلمي للسلطة، وانتشار الفساد، وإخفاق المؤسسات المدنية والسياسية في تحقيق تطلعات الشعوب الأفريقية، وإخفاق الحكومات أيضًا في وقف انتشار الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، إضافةً إلى وجود سيادة غير مكتملة وغير مسيطرة

على الدول الأفريقية، أما بالنسبة لأسباب الفشل، فقد تتمثل في سيطرة الحكومة على الأوضاع الأمنية، بما يُعزِّزُ قدرتها على إحباط المحاولات الانقلابية، فضلًا عن قدرتها على مراقبة واعتقال الساعين لإجراء انقلاب عسكري، وفرض حظْر تجول في كل أنحاء البلاد لإرساء الاستقرار.

معدلات نجاح وفشل الانقلابات الأفريقية خلال الفترة من (١٩٥٠م-٢٠٢٣م) [1].

عقد	محاولات الانقلاب الشاملة	ناجح	معدل النجاح
1950-1959	6	3	50%
1960-1969	41	25	61%
1970-1979	42	18	42.9%
1980-1989	39	22	56.4%
1990-1999	39	16	41%
2000-2009	22	8	36.4%
2010-2019	17	8	47.1%
2020-2023	14	9	64.3%

يتضح من خلال هذا الشكل، أن القارة الأفريقية شهدت أكبر عددٍ من الانقلابات الناجحة خلال فترة التنافس بين "الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي" (١٩٤٦م-١٩٩١م)، أما الانقلابات الأكثر انتشارًا، كانت في عام ١٩٦٦م، عندما وقعت سبعة انقلابات، ويعتبر عام ١٩٨٠م، هو العام التالي الأكثر اضطرابًا، وذلك عندما تمَّ تنظيم خمسة انقلابات، وتوالت هذه الانقلابات منذ عام ٢٠٠٠م إلى أن شهد عام ٢٠٢٣م موْجة من الانقلابات العسكرية، والتي **نجحت** بشكلٍ كبيرٍ في "النيجر، والغابون"، ولكن **فشلت** وتم إحباطها في "بوركينا فاسو، وغينيا بيساو، وسيراليون، ومدغشقر".

[1] Megan Duzor and Brian Williamson, Coups in Africa, Voa News, 2023, Available at link: https://2u.pw/sKzwJub

الانقلابات العسكرية الناجحة في القارة الأفريقية خلال ٢٠٢٣م:

اتسمت أغلب الانقلابات العسكرية في أفريقيا بالقدرة على الصمود، مثلما حدث في "مالي، وبوركينا فاسو"، وهو ما حدث أيضًا في "النيجر، والغابون" خلال عام ٢٠٢٣م، فقد كانت الأحداث الأخيرة في تلك الدولتين تحت قيادة نخبة من الحرس الرئاسي وليس الجيش، وتعد تلك النخبة أكثر تسليحًا وأفضل تدريبًا من الجيش، ومن السهل استغلال قربها من الرئاسة للاستيلاء على السلطة، واتسمت تلك الانقلابات بأنها انقلابات ذكية غير دموية، إضافة إلى انتهاكها لحقوق الإنسان بشكلٍ أقل، مقارنة بالانقلابات العسكرية السابقة، وسنتطرق إلى انقلابي "النيجر، والغابون" كمحاولات انقلابية ناجحة في الإطاحة برؤساء دولهم، خلال عام ٢٠٢٣م، وذلك على النحو الآتي:

١- انقلاب النيجر:

يعتبر انقلاب النيجر الذي وقع في ٢٦ يوليو ٢٠٢٣م، الانقلاب الخامس الناجح في تاريخ النيجر، منذ أن استقلت عن فرنسا عام ١٩٦٠م؛ إذ تمت الإطاحة بحكومة النيجر، وتم احتجاز الرئيس (محمد بازوم)، ويعود سبب هذا الانقلاب إلى رغبة ضباط الجيش في الحفاظ على مناصبهم ونفوذهم داخل السلطة، ومنْع أي محاولة من قِبَلِ الرئيس لتهميش نفوذ الجيش، ويُعدُّ هذا الانقلاب بمثابة ضربةٍ قويةٍ لـ"النيجر، ومنطقة الساحل، وغرب أفريقيا" بشكلٍ عامٍ، وتمَّ اتهام فرنسا من قِبَلِ المجلس العسكري بمحاولة زعزعة الاستقرار في البلاد؛ لأن لها حوالي ٥٠٠ جندي في النيجر، كما أعلن المجلس العسكري تعيينات ومنح مناصب جديدة في الإدارة الإقليمية للعقداء؛ لتأكيد الاستيلاء على الدولة من قِبَلِ جزءٍ كبيرٍ من المؤسسة العسكرية[1].

٢- انقلاب الغابون:

في ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣م، وبعد إعلان لجنة الانتخابات في الغابون، وانتخاب الرئيس علي بونغو أونديمبا لولاية ثالثة، قام مجموعة من ضباط الجيش الجابوني، بالاستيلاء على السلطة، ووضع الرئيس قيْد الاعتقال في قصره، وفي اليوم ذاته، تم إعلان الجنرال (بريس أوليغوي نغويما) رئيس للعملية الانتقالية، وعرض هذا الانقلاب الأمن والاستقرار الإقليميين للخطر؛ إذ لا يزال الوضع هشًّا، ولكن يُعزز الضباط سيطرتهم على البلاد.

لقد أنشأ الضباط المُنفِّذُون للانقلاب لجنةً انتقاليةً، وتم إلغاء نتائج الانتخابات الأخيرة، وإيقاف كل المؤسسات الحكومية، إضافةً إلى إغلاق حدود البلاد، كما أعلن الجيش فرض حظر التجول،

[1] GILLES YABI, The Niger Coup's Outsized Global Impact, Carnegie Endowment for International Peace, 2023, Available at link: https://cutt.us/TGGbz

وأعاد وسائل الإعلام الأجنبية إلى العمل، بعد أن حظرتها حكومة الرئيس بونغو، خلال الانتخابات الأخيرة، وبذلك قد يتم انتهاء ٥٥ عامًا من الحكم الأُسري في عهد عائلة بونغو؛ إذ حكم والده عمر بونغو منذ عام ١٩٦٧ وحتى وفاته عام ٢٠٠٩م، ومنذ ذلك الحين يتولَّى علي بونغو إدارة البلاد [1].

أوجه التشابه والاختلاف بين الانقلابات الناجحة في القارة الأفريقية ٢٠٢٣م":

تم تنفيذ أغلب الانقلابات التي شهدتها القارة الأفريقية مؤخرًا، لا سيما خلال السنوات الثلاث الماضية من قِبَلِ ضباط أصغر سنًا، وارتبطت هذه الانقلابات بصراعات طويلة الأمد بين الحكومات والجماعات الجهادية، عبْر منطقة الساحل، ولقد اتسمت بأنها غير دموية، وتم قبولها من جانب الشعوب، وتشابه انقلابا "النيجر ــ والغابون" كونهما انقلابين غير دمويين أو عنيفين، وتمتعا بشعبية كبيرة، وهدفا إلى الإطاحة بالحكومتيْن والسيطرة على البلاد، وكان السبب الرئيس للانقلابين يعود إلى عدم الرضاء عن القيادة الحالية.

وبالإضافة إلى ذلك، حدث الانقلابان في مستعمراتٍ فرنسيةٍ، وكان قادة الحرس الرئاسي وراء الانقلابات في الدولتيْن، أمَّا الاختلافات فيما بين الانقلابيْن فقد تمثلت في أن انقلاب النيجر كان ضد أول رئيس يتولَّى السلطة بشكلٍ سلميٍّ من رئيس سابق، ولكن في الغابون كان ضد حكم عائلة بونغو، التي حكمت أكثر من نصف قرن، وأصرت الدول الغربية على عودة الرئيس محمد بازوم، ولكن لم تفعل ذلك مع الغابون، وفرضت منظمة الـ"إيكواس" عقوبات على النيجر، ولكن لم تفرض مجموعة وسط أفريقيا عقوبات على الغابون.

المحاولات الانقلابية الفاشلة في القارة الأفريقية خلال ٢٠٢٣م:

اهتزت القارة الأفريقية بأكبر عددٍ من الانقلابات، فبعد انقلابيْ "النيجر، والغابون"، شهدت دول أفريقية أخرى محاولات انقلابية، ولكنها فشلت وتم إحباطها، وسنتطرق إلى أبرز المحاولات الانقلابية، التي تم إحباطها خلال عام ٢٠٢٣م، وذلك على النحو الآتي:

١- المحاولة الانقلابية في بوركينا فاسو:

في ظل الانقلابات التي تشهدها منطقة غرب أفريقيا، واجهت بوركينا فاسو محاولة انقلابية في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٣م؛ بهدف زعزعة الأمن ومهاجمة مؤسسات الدولة وشيوع حالة من الفوضى، وجاءت هذه المحاولة بعد حوالي عام من وصول (إبراهيم تراوري) إلى السلطة، عبر انقلاب ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م، ولكن تمَّ إحباط هذه المحاولة من قِبَلِ أجهزة المخابرات والأمن، وتم

[1] Archibald S. Henry; Elizabeth Murray, What to Know About Gabon's Coup, The United States Institute of Peace, 2023, Availbe at link: https://cutt.us/KHZQW

اعتقال بعض الضـــباط وغيرهم من المتورطين في هذه المحاولة.

٢- المحاولة الانقلابية في غينيا بيساو:

تعاني غينيا بيسـاو من انعدام الاسـتقرار، وشـهدت منذ استقلالها عام ١٩٧٤م، العديد من الانقلابات، وكان آخرها في فبراير ٢٠٢٢م، وقد شـــهدت في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣م، محاولة انقلابية؛ إذ اندلعت اشتباكات بين عناصر من الحرس الوطني والقوات الخاصـــة بالحرس الرئاســـي؛ ما أسـفر عن قتيلَيْن على الأقل، ووقع هـذا الانقلاب في ظـل غيـاب الرئيس (أومارو سيسوكو إمبالو)، الذي يشارك في مؤتمر المنـاخ في دبي (COP-28)؛ لـذا دعـا جيش غينيا بيســـاو قوات الحرس الوطني للعودة إلى ثكناتها.

٣- المحاولة الانقلابية في سيراليون:

في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٣م، شهدت سيراليون محاولة انقلابية في العاصـــمة فريتاون، وذلك على خلفية الانتخابات المتنازع عليها في العام ذاته؛ إذ كان هناك هجوم على مستودع أسلحة من جانب جنود منشـقون عن الجيش السـيراليوني؛ لزعزعة الأمن والاســـتقرار في البلاد، ولم يؤدِ هذا الانقلاب إلى تهديد الاســـتقرار الوطني فقط، بل شـــكَّل تهديدًا للأمن الإقليمي أيضًـــا، ولكن تمكَّنت الحكومة من السيطرة على الأوضـاع الأمنية في العاصـمة، كما تمَّ فرض حظر تجول في كل أنحاء البلاد.

٤- المحاولة الانقلابية في مدغشقر:

أعلنت السـلطات في مدغشـقر عن قيام اثنين من كبار ضباط الجيش بتدبير انقلاب عسكري، وذلك بعد نتيجة انتخابات نوفمبر ٢٠٢٣م وفوز الرئيس (راجولينا) بـإدارة ورئاســـة البلاد، وقبْل اعتماد النتيجـة من جـانـب المحكمـة العليـا، وقع هـذا الانقلاب؛ احتجاجًا على نتيجة الانتخابات، ولكن تم إحباط هذه المحاولة، وتم اعتقال مُدبري هذا الانقلاب[١].

يتضـــح مما ســـبق، أن الانقلابات العســـكرية في أفريقيا تعتبر بمثابة حدثٍ منتظمٍ في العقود التي تلت الاســـتقلال، فلا تزال تشـــهد الدول الأفريقية الظروف المهيئة لحدوث تلك الظاهرة، وتركزت أغلب الانقلابات العســـكرية في دول غرب القارة التي يتمتع بعضـها بثورات تسـعى دول غربية إلى اسـتغلالها، وقد تعرَّضـت دولتا "النيجر، والغابون" إلى انقلابات ناجحة، خلال عام ٢٠٢٣م، وتمت الإطاحة برؤسـاء تلك الدول، وتعرَّضـت "بوركينا فاسـو، وغينيا بيسـاو، وسـيراليون، ومدغشـقر" إلى محاولات انقلابية فاشـــلة؛ إذ تمَّ إحباطها، وتمَّت السيطرة على الأوضاع الأمنية في البلاد.

---

[١] منة صـــلاح، محاولات باءت بالفشـــل.. قراءة تحليلية للمحاولة الانقلابية في مدغشقر وسيراليون، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصـــراعات، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://cutt.us/qgeo9

شيماء ماهر

باحثة متخصصة في الشؤون الأفريقية

المحور الخامس: التداعيات الناجمة عن الانقلابات

إن تفاقُم ظاهرة الانقلابات داخل القارة الأفريقية تخلق الكثير من التداعيات التي تؤثر على رفاهية الشعوب وعلى تحقيق أمنها واستقرارها، في ظل تفاقم ظاهرة الإرهاب في المنطقة، وتوسع دائرة الصراع على النفوذ بين الغرب وروسيا؛ الأمر الذي أدَّى إلى خلْق بيئة سياسية مضطربة بشكلٍ غير مسبوق؛ لذا سوف نقوم بتوضيح هذه التداعيات على النحو الآتي:

١- التداعيات السياسية:

في ظل غياب الدعم المحلي للأنظمة الانقلابية، قد تلجأ الحكومات العسكرية الغير خاضعة للمساءلة إلى التضحية بسيادتها الوطنية لدعم إحدى الدول الكبرى؛ حيث تتطلب الانقلابات في نهاية المطاف مصادقة الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية؛ حتى تنجح وتستمر وتخرج من عُزْلتها الدولية، وسوف يحتاج قادة النيجر الجُدُد المفاضلة بين البقاء مع الدعم الأمريكي الذي يصل حجمه إلى مبلغ ٢٣٨ مليون دولار من المساعدات الخارجية السنوية، أو اللجوء إلى ممول آخر، مثل "روسيا، أو الصين"، ومن ثم الخضوع إلى أجنداتهما الخاصة.

وبالنظر إلى النفوذ الفرنسي في القارة الأفريقية، نجد أنه تراجع بشدة، في ظل وقوع العديد من الانقلابات في الدول التي تمتلك فرنسا نفوذًا كبيرًا فيها، ولا سيما دول منطقة غرب أفريقيا، ومن أبرز مظاهر تهديد النفوذ الفرنسي، التظاهرات المتصاعدة في النيجر لخروج القوات الفرنسية، وسحب الحصانة عن السفير الفرنسي، ومطالبته بمغادرة البلاد، ومن المظاهر الأخرى لتراجع النفوذ الفرنسي، فقدان فرنسا مصادر الحصول على بعض المعادن من الغابون؛ إذ أعلنت شركة التعدين العملاقة (إراميت)، تعليق جميع عملياتها بالغابون في أعقاب الانقلاب.

وسوف يؤدي تراجع النفوذ الفرنسي في الدول الأفريقية، التي شهدت انقلابات عسكرية إلى مجموعة من التداعيات الأخرى، منها فتح الباب

أمام الدب الروسي للتوسع في مناطق النفوذ الفرنسي؛ حيث تسارع هذه الدول في التوجه لموسكو؛ طلبًا للمساعدة كما حدث في (مالي، أو "بوركينا فاسوا، والنيجر")، وفي السياق ذاته، ترتبط مجموعة فاغنر بعلاقات أمنية مع "مالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وبوركينافاسو"؛ ما يوحي بتزايد النفوذ الروسي في المنطقة، وقد أصبح الطريق مفتوحًا أمام قوات فاغنر لتحل محل القوات الفرنسية بعد انسحابها من النيجر، ومن المتصور أن روسيا لديها نوايا من أجل تصفية الوجود الفرنسي في كامل دول الفرنكوفونية، وضمان نفوذٍ لها أكبر في أفريقيا؛ لتعزيز مكاسبها في حرب النفوذ مع الغرب.

وقد تتجه الصين لعقد شراكات عسكرية مع الدول الأفريقية بدلاً من فرنسا، وربما تشهد المنطقة بوادر حرب باردة جديدة، فتحاول كُلٌّ من "الصين، وروسيا" ملْء الفراغات الأمنية التي يخلقها رحيل القوات الفرنسية، وفي هذا الأثناء، سوف تتخذ قرارات حاسمة خاصة فيما يتعلق بمصالحها الأمنية والاستراتيجية في أفريقيا.

٢- التداعيات الاقتصادية:

إن الانقلابات المتواصلة التي تشهدها دول القارة الأفريقية، لها الكثير من التداعيات السلبية على الاقتصاد بطرق مختلفة، فمن المحتمل، أن تمنع الاستثمار الأجنبي والمحلي؛ إذ ينظر المستثمرون للمنطقة، على أنها محفوفة بالمخاطر؛ ما يقلل من تدفق رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الضرورية للتنمية الاقتصادية.

ومن المحتمل أيضًا، أن تؤدي الانقلابات إلى تعطيل التجارة؛ ما يعيق حركة البضائع والأشخاص وتدمير البنية التحتية والتأثير على القدرة التنافسية وإنتاجية الشركات، بالإضافة إلى عدم توافر السلع والخدمات الأساسية، والقدرة على تحمُّل تكاليفها للمستهلكين، ومن الممكن، أن تطالب بعض الدول المستثمرين الأجانب، بعدم دفع الضرائب للنظام العسكري؛ حتى تتم استعادة الديمقراطية؛ ما يؤثر على تدفقات إيرادات الدولة وقدراتها على تطوير نفسها.

وأحيانًا تقوم بعض الحكومات، لا سيما الحكومات العسكرية، بحجب الإنترنت بعد فترة الانقلاب مباشرة؛ في محاولةٍ لخنْق المعارضة السياسية؛ ما يؤدي إلى صعوبات تشغيلية للشركات، وتعطيل النشاط الاقتصادي بوقف التجارة الإلكترونية، وتوليد الخسائر في المعاملات الحساسة للوقت، وزيادة البطالة وقطع الاتصالات بين الشركاء والعملاء، وخلْق مخاطر مالية ضخمة[١].

[١] الانقلابات في أفريقيا.. قواسمها المشتركة وتأثيرها على الاستقرار، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://cutt.us/CCN7o

٣- التداعيات الأمنية:

شـــجَّع الوضـــع الأمني الهشّ في القارة الأفريقية تنظيم داعش على بناء مساحة واسعة من الانتشار في بعض المنـاطق المجـاورة لهـا، وفي الأمـاكن التي لا يتواجد فيها أيضًا، مثل جنوب ليبيا، يحاول داعش الانتشار فيه مجددًا، وجنوب النيجر وشمال شرق نيجيريا وشمال مالي وشرقها، وشمال شرق بوركينا فاســو، في حين أنه بنى لنفســه حضــورًا واسعًا في موزمبيق وبعض مناطق تنزانيا والكونغو، ولهذا السبب يسعى تنظيم داعش لتثبيت وجوده في القارة الأفريقية، خاصَّــةً في الوســط والغرب، في ظل تدهور الأوضاع الأمنية، خاصة بعد الانقلاب العســكري الـذي حـدث في "النيجر، ونيجيريـا"، ويمكن للانقلاب العســكري الذي حدث في النيجر أن يجعلها مســرحًا جديدًا للإرهاب، في ظل قربها من معاقل بوكو حرام[١].

ويمكن أن تســتفيد التنظيمات الجهادية من ذلك، من خلال توسيع مساحة نشاط داعش، واستقطاب المزيد من العناصـر إلى صـفوفه، ومواجهة تنظيم القاعدة، ومنعه من تحقيق مكاسب في القارة، ومن المرجح أن حالات الانفلات الأمني التي ســببتها الانقلابات ستزيد من مصادر تمويل وقدرات تجنيد التنظيمات الجهادية، بما في ذلك الرســوم التي تفرضــها هذه التنظيمات على شــبكات التهريب والمزارعين وحركات المرور التجارية في مناطق سيطرتها، وهيأت هذه التهديدات الأمنية للتنظيمات الإرهابية حلفاء محليين كثيرين، مســتعدين على إعلان الولاء لها، مقابل التعهُّد بتمويلها أو إضـفاء الحمـايـة عليهـا، والمثـال على ذلـك، جمهوريـة الكونغو الديمقراطية؛ حيث أصـبحت معقلاً لتنظيم داعش في منطقة وســط أفريقيا؛ حيث تنشــط عشـرات الجماعات المسـلحة، وباتت داعش واحدةً من أخطر الجماعات المتمردة في الكونغو[٢].

[١] تأثير الانقلابات الأفريقية في خارطة نشــاط الجماعات الجهادية، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://cutt.us/2KgcC

[٢] منير أديب، الانقلابات العسكرية في أفريقيا وتداعياتها على مكافحة الإرهاب، مركز تريندز للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://cutt.us/QmnzL

المحور السادس: الجهود الدولية والإقليمية إزاء حالات الانقلابات

تُمثل الجهود الدولية والإقليمية أهم الخيارات الدبلوماسية التي تلجأ إليها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية؛ للتخفيف من حِدَّة الانقلابات العسكرية، التي تفرض نفسها على معظم دول القارة، وتتضافر الجهود الدولية والإقليمية؛ من أجل التخفيف من حِدَّة الأزمات، فيحاول القادة والمنظمات امتصاص الصدمات والتصدُّعات التي تمر بها القارة السمراء، وقطْع رؤوس الفساد، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني؛ إذ تعمل المنظمات الدولية والإقليمية على خلْق حالة من الهدوء والتوازن في كافة أنحاء القارة الأفريقية، فعلى سبيل المثال، نجد أن منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يقومان بجهد لا يُستهان به في محاولة ردع الحروب والصراعات التي تمر على القارة الأفريقية؛ لذا سيتم توضيح أهم الجهود الدولية والإقليمية تجاه حالات الانقلاب في القارة الأفريقية، خلال عام ٢٠٢٣م على النحو الآتي:

١- انقلاب النيجر:

أدانت الأمم المتحدة الانقلاب العسكري الذي حدث في النيجر، وعزْل الرئيس محمد بازوم، ونددَّ الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) بالتحرُّكات الأخيرة للجيش والحرس الجمهوري، ونددَّ بأي محاولة للسيطرة الحكومية بقوة السلاح، وأعرب عن قلقه نتيجة احتجاز الرئيس محمد بازوم، وتدهور الأوضاع الأمنية عقب التحرُّكات العسكرية في البلاد.

وأعلنت المنظمة الدولية عن التزامها الكامل بالحفاظ على النظام الدستوري، ودعمها للشعب في مواجهة التحديات التي تهدد استقرار الدولة، ودعت الأمم المتحدة جميع الأطراف إلى الالتزام بضبط النفس، وضمان حماية النظام الدستوري، ورفضت مشاركة قادة الانقلاب في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة ٧٨، وأعلنت تعليق كافة عملياتها الإنسانية في النيجر؛ في محاولة منها لردع قادة الانقلاب عن تصرفاتهم[١].

وفي السياق ذاته، دعا الاتحاد الأفريقي إلى ضرورة عودة القوات المسلحة إلى ثكناتهم العسكرية، وطالب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (موسى فقي) قوات الجيش الوطني وقوات الأمن إلى الاحتفاظ بمهمتهم فقط، والدفاع عن أمن الدولة داخليًّا وخارجيًّا، وأصدر مجلس السلم

[١] فاروق حسين أبو ضيف، انقلاب النيجر ومنطقة الساحل الأفريقي.. التداعيات وردود الأفعال، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، مصر، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/K42vgop

والأمن الأفريقي إنذارًا مدته ١٥ يومًا للانقلابين؛ للتراجع عن موقفهم، وإعادة تسليم السلطة للرئيس الشرعي للبلاد محمد بازوم، وقرَّر الاتحاد الأفريقي، وقْف دعمه المالي للنيجر، وتعليق مشاركتها في جميع أنشطة الاتحاد حتى عودة الحكم المدني فيها.

ووجهت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) إنذارًا لقادة الانقلاب بالتدخُّل العسكري، إذا لم تتم إعادة الرئيس إلى السلطة، ومن ثمَّ علَّقت الدول الأعضاء في الـ"إيكواس" علاقاتها مع النيجر، وأغلقت حدودها، سواء البرية أو الجوية معها، ومن جهةٍ أُخرى، أصدرت حكومتا "مالي، وبوركينا فاسو"، اللتان يقودهما قادة الانقلاب العسكري، بيانًا مشتركًا، حذَّرتا فيه من تدخُّل الـ"إيكواس" في النيجر؛ نظرًا لما قد يؤدي إلى ردٍّ عسكريٍّ من دولتيهما.

وعقدت "إيكواس" أيضًا قمة طارئة في نيجيريا في ٣٠ يوليو ٢٠٢٣م؛ من أجل إعادة الأوضاع لما كانت عليه، ومطالبة القادة العسكريين الجُدُد بتسليم السلطة، وإعادة الرئيس محمد بازوم إلى سُدَّة الحكم، وتولَّت المجموعة الإقليمية مسؤولية إفشال الانقلاب العسكري في النيجر، ورفض نتائجه، وأعطت مهلة للإذعان للشرعية الانتخابية، بإعادة الرئيس بازوم إلى السلطة.

وفي محاولة منها لردع قادة الانقلاب، قامت المنظمة بفرض عقوبات اقتصادية على النيجر، وأنشأت منطقة حظر طيران للرحلات التجارية داخل وخارج البلاد، فضلًا عن تجميد أصول النيجر في البنوك المركزية والتجارية التابعة للمجموعة، ومنحت المجلس العسكري أسبوعًا حتى ٦ أغسطس ٢٠٢٣م؛ من أجل تلبية مطالبه، وتوعَّد أعضاء المجموعة باللجوء إلى إجراءات حادة ورادعة، ويصاحبها اللجوء إلى القوة؛ من أجل استعادة النظام الدستوري والتوازن في البلاد، واجتمع قادة أركان جيوش مجموعة "إيكواس" في أبوجا عاصمة نيجيريا، في ٤ أغسطس ٢٠٢٣م، واتفقوا على خطة لإفشال الانقلاب، بالاعتماد على جيوش "نيجيريا، وساحل العاج، وبنين، والسنغال"؛ بسبب عدم استجابة قادة الانقلاب العسكري في النيجر لأية ضغوطات إقليمية أو دولية[١].

وشهدت العاصمة النيجيرية، في ١٠أغسطس ٢٠٢٣م، قمة استثنائية طارئة لدول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (إيكواس)؛ لبحث إمكانية التدخُّل العسكري في النيجر، وأسفرت هذه القمة عن قرارات مصيرية، بشأن التدخل العسكري ضد قادة الانقلاب، منها نشر القوة الاحتياطية التابعة للمنظمة؛ من أجل التدخل العسكري، واستعادة النظام الدستوري في النيجر في أقرب وقت ممكن، وقد أيَّدت "ساحل العاج، وبنين، والاتحاد الأفريقي،

[١] التدخل العسكري في النيجر: المواقف الإقليمية والدولية والاحتمالات، مركز الإمارات للسياسات، الإمارات، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://cutt.us/ft2fN

ونيجيريا" هذا التدخُّل، ولكن واجهت هذه الخطة العديد من العقبات الرئيسية، منها دعم دول الجوار، مثل "غانا، وبوركينافاسو" للمجلس العسكري في النيجر، ورفض مجلس الشيوخ النيجيري هذه الخطوة، ودعا إلى حل الأمور سلميًّا، فضلًا عن دعوة "الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والجزائر، وتشاد" باللجوء إلى الخيار الدبلوماسي، لذلك لم تتدخل "إيكواس" عسكريًّا في النيجر.

وقد كانت هناك مجهودات من قِبَلِ العديد من الدول، بشأن احتواء الوضع في النيجر، فنجد على سبيل المثال، أن نائبة وزير الخارجية الأمريكي (فيكتوريا نولاند)، قامت في ٧ أغسطس الماضي، بزيارة نيامي، وأجرت محادثات مع كبار مسؤولي المجلس العسكري والمجتمع المدني النيجيري؛ للتشديد على الالتزام الأمريكي، بدعم الديمقراطية والنظام الدستوري، ولكن الزيارة لم تحقق الهدف منها، فقد رفض مسئولو المجلس العسكري مقترحات الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن استعادة النظام الديمقراطي، واللقاء مع الرئيس المعزول محمد بازوم[1].

وقد اقترح الرئيس النيجيري "بولا تينوبو" مرحلة انتقالية، لمدة ٩ أشهر، تُنهي سيطرة الانقلابيين، وتمهد الطريق لعودة الديمقراطية إلى النيجر، ولكن تمَّ رفضها من قِبَلِ قادة الانقلاب، وحاولت تشاد القيام بدور الوسيط، في مسعى للخروج من الأزمة؛ إذ التقى الرئيس التشادي "محمد إدريس ديبي"، خلال زيارته لنيامي في ٣١ يوليو الماضي، بقائد الانقلاب العسكري "عبد الرحمن تشياني"، بالإضافة إلى الرئيس المعزول محمد بازوم، والرئيس السابق للنيجر محمدو إيسوفو، ورحَّب بالمحادثات مع جميع الأطراف، ولكن هذه المحادثات كانت دون جدوى؛ إذ أصَّر المجلس العسكري على موقفه، وقرَّر الاحتفاظ بالسلطة.

والجدير بالذكر، أن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، أطلق مبادرة سياسية لحل الأزمة السياسية في النيجر، في أواخر أغسطس الماضي، تقوم على مبدأ احترام عدم شرعية التغييرات غير الدستورية، وتقترح المبادرة فترة انتقالية، مدتها ستة أشهر؛ لبلورة الحل السياسي والسلمي، ورفض أيِّ تدخل عسكري، بالإضافة إلى عقْد ترتيبات سياسية؛ هدفها الخروج من الأزمة، بمشاركة جميع الأطراف السياسية في النيجر، وتقديم الضمانات، وتنظيم مؤتمر دولي للتنمية في الساحل الأفريقي، وأعلنت الجزائر في أكتوبر الماضي، أنها تلقت مراسلة رسمية، عبر وزارة خارجية جمهورية النيجر، تفيد بقبول الوساطة الجزائرية[2].

---

[1] عمرو عبد العاطي، حدود الدور: الموقف الأمريكي من انقلاب النيجر، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/orRxP3f

[2] صافيناز محمد أحمد، الجزائر وأزمة النيجر الوساطة الدبلوماسية بين الفرص والتحديات، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/7qCXnuD

٢- انقلاب الغابون:

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش)، إدانته الشديدة لانقلاب الغابون، ودعا الانقلابيين إلى الحفاظ على سلامة الرئيس "علي بونغو" وأفراد عائلته، وحثَّ جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبْط النفس، والدخول في حوارٍ شاملٍ، يهدف إلى ضمان الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان، وفي السياق ذاته، أدان الاتحاد الأفريقي ما حدث في الغابون، وقام بتعليق عضوية الغابون في جميع أنشطته ومؤسساته؛ لحين استعادة النظام الدستوري، ودعا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (موسى فقي) الجيش الوطني وقوات الأمن إلى العمل على ضمان سلامة رئيس الجمهورية وأفراد عائلته وكذلك أفراد حكومته[١].

كما قامت المجموعة الاقتصادية (إيكواس)، في ٤ سبتمبر ٢٠٢٣م، بتعليق عضوية الغابون داخل المجموعة؛ حتى العودة إلى نظام الحكم الدستوري، ونقلت مقر المفوضية من الغابون إلى غينيا الاستوائية، وقامت بتعيين وسيطٍ للحديث مع قادة الانقلاب، هو رئيس أفريقيا الوسطى (فوستين توديرا)، وخلال قمة ملابو في ٥ سبتمبر الماضي، أعطت السلطات العسكرية الجابونية، مهلة سنة؛ للرجوع الى الوضع الدستوري العادي، ويشير ذلك بشكلٍ علنيٍّ، إلى عدم عودة الرئيس "على بونغو" للسلطة مرة أخرى، وفي إطار ذلك، وعد الرئيس الانتقالي للجابون (برايس كلوتير نغيما) بتبنِّي دستورٍ جديد، عن طريق الاستفتاء وقانون جديد للانتخابات وقانون للعقوبات، يمكن الاعتماد عليه، وتعهد بإعادة السلطة للمدنيين، وإجراء انتخابات حرة وشفافة بعد الفترة الانتقالية، ولم يتم تحديد تاريخ أو مدة لهذه الفترة الانتقالية[٢].

٣- المحاولة الانقلابية في "بوركينا فاسو، وغينيا بيساو، وسيراليون":

مرت كُلٌّ من "غينيا بيساو، وبوركينا فاسو، وسيراليون" بمحاولة انقلابية، ولكن سُرعان ما قامت السلطات المعنية في هذه البلاد، بالسيطرة على الوضع؛ تجنُّبًا لتدهور الأوضاع الأمنية، وحتى لا يتكرر السيناريو نفسه في القارة الأفريقية من سيطرة مجموعة من الانقلابين على المشهد السياسي في البلاد، ولم يتم صدور أيّ ردود أفعال، سواء من قِبَلِ هيئات دولية، ممثلة في الأمم المتحدة، أو المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي، أو من قِبَلِ المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس)؛ نظرًا لأن هذه المحاولات كانت فاشلة، وتم إحباطها من قِبَلِ السلطات السياسية، وتجنُّبًا لتكرار هذه المحاولة الانقلابية، قامت السلطات الحاكمة في هذه البلاد، باتخاذ سياسات

[١] شيماء ماهر، عدوى الانقلابات العسكرية: رؤية تحليلية للمشهد السياسي في الغابون، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، ٢٠٢٣.

[٢] آفاق المشهد السياسي في الغابون بعد الانقلاب العسكري، مركز الإمارات للسياسات، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://cutt.us/7bXU6

جديدة، من شأنها السيطرة على الوضع الداخلي في البلاد.

إجمالًا لما سبق:

يمكن الإشارة إلى أنه منذ اللحظة الأولى للانقلابات العسكرية، التي حدثت مؤخرًا في وسط وغرب أفريقيا، وقد تعدَّدت الجهود الدولية والإقليمية، بشأن ردْع حالات الانقلابات،

ففي حالة النيجر، كان هناك وساطة دولية من قِبَلِ "الولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة"، فضلًا عن الجهود الإقليمية والوساطة من قِبَلِ "تشاد، ونيجيريا، والجزائر"؛ لتجنُّب التدخُّل العسكري من قِبَلِ مجموعة "إيكواس"، وقد قَبِلَ قادة الانقلاب الوساطة الجزائرية؛ لمنع أي تدخل عسكري في النيجر من قِبَلِ مجموعة "إيكواس"، وفي السياق ذاته، شهدت الغابون إدانات من قِبَلِ "الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي" على ما حدث في ليبرفيل، وقام الاتحاد باستثنائها من أنشطته وفعاليته، أما المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس)، فقد ندَّدت بالانقلاب أيضًا، أما في المحاولات الانقلابية في "غينيا بيساو، وبوركينا فاسو، وسيراليون" لم تكن هناك أيّ جهود إقليمية أو دولية؛ لأنها محاولات انقلابية تمَّ إحباطها.

دينا لملوم
باحثة متخصصة في الشؤون الأفريقية

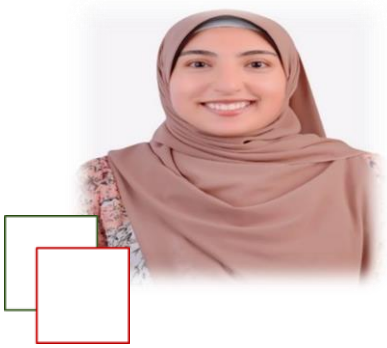

المحور السابع: رؤية استشرافية.. الانقلابات في أفريقيا بين الحاضر والمستقبل

في ظلِّ عدم الاستقرار داخل القارة الأفريقية، وتصاعد حدة الانقلابات العسكرية بين الحين والآخر، ومن خلال النظر إلى طبيعة هذه الانقلابات، نجد أن هناك مسارين يمكن أن يحكمان المشهد خلال الفترة المقبلة، فإمَّا انحسار المدِّ الجزري لانقلابيْ "النيجر، والغابون"، وخوض مرحلة انتقالية جديدة، تُنهي حالة الفوضى التي تمخَّضت عن هذا المشهد المأزوم، أو خوض مرحلة ثانية من الاضطرابات، وانعدام الاستقرار، مضافة للحالة الراهنة في منطقة الساحل الأفريقي؛ ما سيشكل تصعيدًا جديدًا للتحديات الأمنية لدول شمال أفريقيا، على الصعيد الآخر، أوضحت بعض المؤشرات إلى احتمالية اندلاع انقلابات أُخرى في القارة خلال الفترة المقبلة؛ استنادًا لحزمة من العوامل التي ستدفع إلى ذلك.

مستقبل الانقلابات الحالية في أفريقيا(النيجر والغابون):

١- النيجر:

لقد مُورِسَ العديد من الضغوطات على القادة الانقلابيين في النيجر، منذ وقوع هذا الانقلاب، وظهر ذلك في التلويح المستمر من قِبَلِ مجموعة الـ"إيكواس" بالتدخُّل عسكريًّا لحلحلة هذه الأزمة، وفرض المزيد من العقوبات عليها، هذا بجانب محاولات التدخُّل الخارجية؛ للبحث عن مخرجٍ سلميٍّ يُنهي حالة الاحتقان التي تعانى منها نيامي، والتي شكَّلت عاملًا مساعدًا لتضخم بُؤَر الإرهاب، وزيادة حِدَّة التوترات الأمنية والسياسية في البلاد، إلا أن هذه المحاولات لم تُؤْتِ ثمارها، حتى تم الإعلان مؤخرًا عن خطة القادة العسكريين؛

لاســـتعادة الحكم الديمقراطي، عبْر تقديمها إلى جماعة الـ"إيكواس"؛ لإبداء الموافقة عليها[1].

هذا المخطط قد يقود إلى حوارٍ وطنيٍّ، يليه الدعوة إلى مرحلة انتقالية تنتهي بتسليم السلطة لحكومة جديدة، وتنحِّي القيادة العسكرية عن الحكم، على اعتبار أن ذلك هو الخيار الأمثل خلال هذه الفترة على وجه التحديد، وبالتالي السعي نحو اتخاذ خطوات واضحة، تقود إلى وضْع دستور جديد، ثم إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، مع الوضع في الحسبان، أنه بشكلٍ كبيرٍ، قد يكون للسلطة العسكرية اليد العليا المتحكمة في مسار هذه العملية بالكامل، ولعل التجارُب الانقلابية التي مرت بها "مالي، وغينيا، وبوركينا فاسو" أكبر دليل على ذلك، والتي أثبتت أن الانقلابيين هم من يتحكمون في آليات الانتقال السلمي، ومن ثمَّ مخرجاته، وعلى أية حال، فإن النيجر لن تصْمُدَ كثيرًا أمام حالة الشُّغُور الرئاسي الذى تعاني منه، فعاجلًا أم آجلًا ستُفضي هذه الأزمة، وتعود الأوضاع مثلما كانت عليه.

٢- الغابون:

على ما يبدو أن المشهد السياسي في الغابون يختلف نسبيًّا عن النيجر؛ نظرًا لأن عائلة (بونغو) ظلت مهيمنة على السلطة الجابونية لأكثر من ٥٠ عامًا؛ ما أدَّى إلى اتساع دائرة السخط العام على حكمه؛ بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد، فاقهما فوْز (علي بونغو) بولاية ثالثة، تمخضَّتْ عن انتخابات مثيرة للجدل غابت عنها الشفافية؛ ما دفع قادة الحرس الجمهوري بالانقلاب عليه، وتعيين الجنرال (بريس أوليغى) قائدًا للمرحلة الانتقالية؛ لذا فإن المشهد السياسي للجابون يخلو من أيِّ احتمال لعودة الرئيس "بونغو" لممارسة مهامه في ولاية جديدة مرةً أُخرى، وبالتالي فإن مستقبل ليبرفيل يتوقف على مدى نجاح أو فشل الحكام الجدد في إدارة مرحلة انتقالية نزيهة وحاسمة، تنتزع جذور الأزمة التي تعانى منها البلاد، وتقودها نحو عصرٍ جديدٍ، ومن ثمَّ فإن مآلات الوضع الراهن تتوقف على إرادة القادة الجدد[2].

وقد تتعثر الفترة الانتقالية في الغابون، في ظلِّ التنافُس الروسي الغربي في أفريقيا، فربما يقوم المجلس العسكري الجديد بتعزيز التقارُب مع روسيا، لا سيما في ظل حالة الحنق الشديد ضد الوجود الفرنسي في القارة ورفع الأعلام الروسية مقابل الفرنسية، وبتتبع مسار المصالح الغربية في البلاد، نجد أن الغرب لن يقف مكتوفي الأيدي، في ظل هذه المحاولات، وبالتالي سعت القوى الغربية للحيلولة دون حدوث تقارب بين المجلس العسكري وروسيا، وفي هذا الصدد، تبرز مدى ضبابية المشهد في الغابون، الذي تعرقل مساعيه

---

١ المجلس العسكري في النيجر يوافق على خطة لاستعادة الديمقراطية، أفريكا نيوز، ٢٠٢٣، متاح على الرابط الآتي:https://cutt.us/Om2by

٢ هذه أهم الأسباب وراء الانقلاب العسكري على حكم " آل بونغو" في الغابون، هسبريس، ٢٠٢٣، متاح على الرابط الآتي :https://cutt.us/gXCIm

محاولات التوغُّل الأجنبي في البلاد، بما قد يؤدي إلى تصـــاعُد حِدَّة التوترات الســـياســـية، ومن ثمَّ حدوث انقلابات عســـكرية مضـــادة؛ لذا فالتنبؤ بمســـار الوضـــع في ليبرفيل خلال الفترة المقبلة يشـــوبه بعض الغموض، يتوقف على مدى الإرادة الجـادة لقـادة الانقلاب الجُـدُد في إحـداث تغيير ملموس في البلاد، والـدفع نحو مرحلـة انتقـاليـة جديدة شفافة ونزيهة، تراعي شواغل شعب الغابون، وترعى مقدرات البلاد، مع ضـــرورة التحرُّر من القبضـــة الغربية، وعدم الانصـــياع لرغباتهم؛ لأنهم لا يريدون سوى مصالحهم؛ حتى لو كان ذلك على حســـاب حقوق الشـــعوب الأُخرى في العيش في سلام واستقرار.

دول مرشحة للانقلاب:

قامت العديد من الدول الأفريقية باتخاذ حزمة من الإجراءات الاســـتباقية؛ تحسُّـــبًا لتكرار تجربة "النيجر، والغابون"، والتي دقَّت ناقوس الخطر لدى كتلة كبيرة من الزعماء، وكانت بمثابة جرس إنذار لهم، جعلتهم يتحسسون مواضعهم، خاصَّـةً بسبب التداعيات الوخيمة التي نجمت عنها، فسادت حالة من عدم اليقين والتخوُّف من تفشِّـــي هذه العدوى، وما إن تدارك عدد من القادة خطورة الأمر؛ حتى بادروا باتخاذ إجراءات ســـريعة لحماية أنظمتهم، ويمكن إجمال أبرز البُؤَر المهددة بوقوع انقلابات عسكرية على النحو الآتي:

١- الكاميرون:

أجرى الرئيس (بول بيا) تعيينات جديدة داخل الوحدة الإدارية المركزية بوزارة الدفاع، وكان من بين المناصـــب التي أجرى تعديلات عليها مندوب الرئاسة المخول بمهمة الدفاع وهيئة القوات الجوية والبحرية، ناهيك عن الشـــرطة والمفتشـــية العامة لقوات الدرك، وهذه الخطى تمَّ اتخاذُها بعد وقوع انقلاب الغابون؛ نظرًا لتخوُّف القيادة السياسية في الدولة من اتخاذ خطوات ضدها، لا سيما وأن هذه القيادة اســتمرت في الحكم لســنوات طويلة؛ حيث تولَّى (بيا) زمام الحكم، في نوفمبر ١٩٨٢، وطيلة هـذه الفترة كـان يهيمن حزب واحـد على الحيـاة السـياسـية، الممثل في الحركة الديمقراطية للشـعب الكاميروني، بالرغم من تبنِّي نظام التعددية الحزبية مع مطلع تســـعينيات القرن الماضـــي، وإجراء انتخابات رئاســية وتشــريعية متعددة الأحزاب عام ١٩٩٢، وقد عانت البلاد منذ نوفمبر ٢٠٢١، من تدهور الأوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعية؛ حيث ارتفاع معدلات التضخم المصحوبة، بزيادة أسعار السلع الأساسية وندرتها؛ ما يفاقم من نِسَبِ الفقر والفقراء، ويقترن هذا الوضـــع بمحاولات انفصـــالية منذ ٢٠١٧؛ أدَّت في النهاية إلى نزوح أكثر من مليون شخص داخليًّا؛ لتصبح الكاميرون من أكثر الدول هشاشة على مستوى العالم.

٢- رواندا:

وافق الرئيس الرواندي (بول كاجامي) على إحالة ٨٣ ضابطًا كبيرًا و١٢ جنرالًا، فضلًا عن ٦ ضباط في مناصب متوسطة، و٨٦ من كبار ضباط الصف إلى التقاعُد، وكذلك إحالة ٦٧٨ جنديًّا للتقاعُد لانتهاء عقودهم، وتسريح ١٦٠ عسكريًّا لدواعٍ طبية، وقد اشتملت هذه القرارات على ترقية عددٍ من الضباط الشباب إلى رُتْبة عقيد في جهاز الأمن بالبلاد، وتعيين جنرالات جُدُد لرئاسة فرق الجيش المتمركزة في أجزاء متفرقة من البلاد؛ لكي يحلُّوا محلَّ أصحاب المناصب المُنتهية ولايتهم.

ويسيطر الرئيس الحالي على السلطة منذ عام ٢٠٠٠، وقد أجرى تعديلًا على دستور ٢٠١٥، بما يتيح له البقاء رئيسًا للبلاد حتى عام ٢٠٣٤، كما أن الحزب الحاكم (الجبهة الوطنية الرواندية) الذي يتولَّى مقاليد الحياة السياسية، منذ عام ١٩٩٤، قد قام في أبريل الماضي، بانتخاب كاجامي رئيسًا للحزب لمدة خمس سنوات قادمة؛ ما يُوحي بمدى تكريس المركزية السياسية بشكلٍ مطلقٍ في يد متحكمٍ واحدٍ، فقد تكون هذه الإجراءات الاستباقية بمثابة البذور التي تزرعها القيادة السياسية، والتي ستكون مقدمة لوقوع انقلاب عسكري، كردّ فعلٍ على قيامه بتسريح وإحالة كبار القادة العسكريين إلى التقاعد، مثل الجنرال (جيمس كاباريبى) كبير مستشاري الرئيس للدفاع والأمن، الذي تمت الإطاحة به؛ ما قد يُثير حفيظة المجلس العسكري ويدفعه للانقلاب عليه.

٣- سيراليون:

قامت الشرطة في سيراليون باعتقال مجموعة من كبار الضباط؛ بتهمة التخطيط لاستخدام الاحتجاجات السلمية، أغسطس الماضي، كذريعةٍ للهجوم على مؤسسات الدولة والمواطنين، وذلك في ظلِّ احتدام المواجهة بين المعارضة السياسية والنظام الحاكم، على خلفية الاعتراض على نتائج الانتخابات، التي أُجريت يونيو المنصرم، والتي نتج عنها إعادة انتخاب الرئيس (جوليوس مادا بايو) لولايةٍ ثانيةٍ، في ظل تأكيد حزب المعارضة الرئيسي (المؤتمر الشعبي العام)، على وجود مخالفات وانتهاكات واضحة للقواعد والإجراءات المتبعة، في إطار العملية الانتخابية، كما طالب باستقالة مسؤولي مفوضية الانتخابات، واتهمهم بتزويرها، وأكَّد على ضرورة إعادة الانتخابات ومنع الرئيس وأفراد عائلته المباشرين من السفر إلى الخارج، وحظر سفر كبار المسؤولين في الحكومة، وقد تزامن ذلك مع احتجاز رئيس شرطة سيراليون (محمد توراى) في ليبيريا، بعد اكتشاف مؤامرة مزعومة؛ للإطاحة بالحكومة الحالية، فكل هذه الشواهد، تدفع نحو تزايد المخاوف، بشأن وقوع انقلابات عسكرية في المستقبل، خاصَّةً أن هذه الدولة لها ميراثٌ تاريخيٌّ في هذا الشأن، وتتنامى

بها معدلات الفساد؛ ما يثير الشكوك حول نزاهة الرئيس ومدى التزامه بمحاربة رؤوس الفساد.

٤- غينيا بيساو:

قام رئيس غينيا بيساو (عمر إمبالو) بتعيين الجنرال (توماس دجاسى) رئيسًا للأمن الرئاسي، وذلك بعدما عمل كرئيس للحرس الوطني، الذي يُعدُّ بمنزلة وحدة نخبوية في الجيش، وقد ساهم تدخُّلها في إحباط محاولة انقلابية، جرت في فبراير ٢٠٢٢، وتكرَّر هذا السيناريو الانقلابي، أواخر نوفمبر الماضي، ولكن تمَّ إفشاله والسيطرة عليه، وتوحي هذه التحرُّكات بمدى التخوُّف من انتقال عدوى الانقلابات العسكرية إلى غينيا بيساو، ولا سيما أن لديها تجارب عديدة في هذا الشأن؛ حيث شهدت منذ استقلالها عن البرتغال عام ١٩٧٤، أربعة انقلابات عسكرية ناجحة، وحوالي ١٧ محاولة فاشلة، وتعاني بيساو من ارتفاع معدلات الفقر واستشراء الفساد، وتدني الوضع الاقتصادي، ومن ثمَّ الاجتماعي، ويحتمل أن تشهد انقلابًا عسكريًّا جديدًا، في ظل حالة عدم الاستقرار، في منطقة تعاني من تبعات تأثير دومينو الانقلابات، والأمر في نهاية المطاف، متوقف على مدى قدرة إمبالو على احتواء التحديات، المتعلقة بانعدام الأمن، وتنامي نفوذ الجماعات الإرهابية وخلافه، ولكن على الأرجح، قد تميل كفة الوضع مستقبلًا إلى تكرار تجربة الانقلابات مرةً أُخرى.

٥- زيمبابوي:

رفضت المعارضة السياسية الاعتراف بنتائج الانتخابات العامة، التي أُجريت داخل الدولة في أغسطس الماضي، والتي أسفرت عن إعادة انتخاب الرئيس (إيمرسون منانجاجوا) لولاية ثانية مدتها خمس سنوات، مقابل خسارة زعيم المعارضة (نيلسون تشاميسا) هذا الماراثون الانتخابى، ورفضه مخرجات العملية الانتخابية التي شكَّك في نزاهتها؛ ما قد يؤدي إلى حدوث انقلابٍ عسكريٍّ، كالذي حدث عام ٢٠١٧، ضد الرئيس السابق (ربوبرت موجانى)، وهذه الحالة مشابهة لما حدث في الغابون، والتي شهدت انقلابًا عقب إعلان نتائج الانتخابات، وتعاني هرارى من عدم الاستقرار السياسي؛ نتيجة التوتر بين النظام الحالي وحزب المعارضة الرئيسي (تحالف المواطنين من أجل التغيير)، الذي تم تأسيسه برئاسة (تشاميسا)، منافس الرئيس (منانجاجوا)، في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وتنتقد المنظمات الحقوقية الدولية والمجتمع الدولي العنف المُوجَّه ضد المعارضة وكبت الحريات، ومثال ذلك، إصدار قانون تعديل المنظمات التطوعية الخاصة، نوفمبر ٢٠٢١، الذي يهدف إلى مراقبة أنشطة منظمات المجتمع المدني بشكلٍ شاملٍ والتحكم بها؛ الأمر الذي يهدد الحق في حرية تكوين الجمعيات في البلاد، كما

يكشف عن نية حكومة زيمبابوي حوْل تزويد نفسها بالأدوات القانونية؛ للسيطرة على المجتمع المدني[1].

٦- تشاد:

تشهد الدولة التشادية حالةً من الاحتقان السياسي، وعدم الاستقرار الأمني منذ وفاة الرئيس السابق، إدريس ديبى، ٢٠٢١، ويلازم حالة التوتر هذه هشاشة الوضع الداخلي، وانتشار الجماعات المسلحة، خاصَّةً في ظل التحديات العديدة التي تضرب المنطقة، وحصار انجامينا بقوس من الأزمات، وبالنظر إلى حالة الازدراء والسخط إزاء الوضع العام في تشاد؛ حيث تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظلِّ نخبة حاكمة لم تتخلَّ عن جذورها العرقية تفتقر للإرادة الصادقة في الوصول إلى حلول جذرية وشاملة لهذه الأوضاع المتدنية وحمامات الدماء، التي فُتحت على مصراعيها، على خلفية حالة الاقتتال المستمر التي لم تتوقف بشكلٍ جديٍّ، فإن تلك المؤشرات تُنْذِر بنهاية ديبى المحتملة، إلا إذا عدل عن سياسته التخاذلية، وتمكن من احتواء عناصر المعارضة التي تثُور ضده، وتحاول إسقاط حكمه.

ويمكنه أيضًا اتخاذ خطى واسعة تمكنه من إنقاذ سلطته وحفظ ماء وجهه، عبْر توسيع قاعدة المشاركة في العملية الانتقالية بأكبر صورة ممكنة، والإعلان عن خارطة طريق تنتهي بعقد انتخابات حرة نزيهة، علاوةً على الحفاظ على تماسُك المؤسسة العسكرية، بعيدًا عن الانشقاقات السياسية والإثنية، ويظل السؤال قائمًا، هل ستسقط تشاد خلال الفترة المقبلة؟ الإجابة على هذا التساؤل، تتوقف على الخطوات التي سيتخذها ديبى، وهل سيسعى لتحسين الأوضاع، أم سيبقى الحال كما هو عليه؟ في هذه الحالة يمكن التنبؤ باحتمالية وقوع انقلاب عسكري ضده يُنهي مسيرته ويأتي بآخر، وهو احتمال مرجح بشكل كبير، يمكن أن يتحقق خلال المرحلة القادمة.

إجمالًا لما سبق:

يمكن القول: إن جُلّ المؤشرات، تُنْبِئُ بأن ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا، مرشحة للتنامي، فمن الممكن تكرار الانقلابات في بعض الدول، التي شهدت انقلابات عسكرية مؤخرًا، وتحكمها أنظمة عسكرية انتقالية، واستنادًا إلى الخبرة الأفريقية، فإن معالجة أسباب تنامي ظاهرة الانقلابات العسكرية، قد لا تكون ميسورة أو مرغوبة من الأنظمة الحاكمة التقليدية الحالية، وحتى لو توافرت الإرادة السياسية، والمقومات المادية؛ للتخلص من هذه الأسباب أو الحدِّ منها؛ فالأمر لن يتم بين عشية وضحاها، بل يحتاج إلى مزيدٍ من الوقت، على قدْر تجذُّر وترسُّخ الأسباب في المجتمعات الأفريقية، ذلك بأن معالجة هذه

[1] هل تشهد أفريقيا انقلابات عسكرية جديدة؟، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ٢٠٢٣، متاح على الرابط الآتي:
https://apa-inter.com/post.php?id=7012

الأســـبــاب، تســـتوجــب تغييرًا جِــذْريًّــا في الثقافةالمجتمعية الأفريقية، وبخاصـــة في الثقافة السياسية، لدى النخب والجماهير على حدّ سواء.

الخاتمة

لقد شهدت القارة الأفريقية خلال الأعوام الستين الأخيرة، أكثر من ٢٠٠ انقلاب، بما يعني سيادة أوضاع عدم الاستقرار، فرسمت هذه الاضطرابات انتشارًا مُطَّردًا للإرهاب في القارة، فالتوتُّرات وانعدام الاستقرار يكونان ذريعة وأرضية خصبة لبزوغ البُؤَر الإرهابية، ويُعزِّزُ من توغُّلها في هذه المناطق، وحيثما يتواجد النفوذ الغربي في منطقة ملتهبة تعاني من أزمات حادة تعصف بها، فإن فرضية التحرُّر من مثل هذه الأزمات تتعقد يومًا بعد آخر؛ نظرًا للاستفادة التي يجنيها الغرب؛ جرَّاء هذا الوضع المُذري.

مؤخرًا: شهدت أفريقيا تكالبًا من قِبَلِ قوى كُبرى، كـــ"روسيا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية" وغيرها، والتي وجدت من القارة السمراء مرْتعًا للتنافس حول موارد ومقدرات الدول الأفريقية، وأيضًا مسرحًا لتصفية الحسابات بين هذه الأقطاب، تغذيها في النهاية نظرية المؤامرة ضد الشعوب الأفريقية، وهو ما اتضح في مسلسل الدماء الذي لا ينقطع عن القارة بفعل المساومات الخارجية، التي تجد مصلحتها في استمرار تراجع الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في البلاد؛ لأن في ذلك ضمانة لتحقيق وتأمين مصالحها.

وبتسليط الضوء على الحرب الإسرائيلية الجارية على قطاع غزة في أيامها الأولى، نلاحظ مدى التراجُع النسبي في وتيرة الاضطرابات التي تشهدها أفريقيا، وذلك في ظل الانشغال الغربي بما يحدث في القطاع، وانصراف الأنظار نحو الأحداث هناك، وبالتالي فقدان رفاهية الاتجاه بقوة ناحية أفريقيا، وهذا هو الإرْث الاستعماري الذي ورثته القارة منذ خروجها من تحت عباءة الاستعمار، فما زال رُفاته قائمًا حتى الآن، والتحرُّر الكامل من هذا الإرْث يتوقف على مدى الإدراك الجماعي بمدى خطورة الموقف، واتحاد دول أفريقيا جميعًا على قلب رجل واحد، يدافع عن رفعة أراضيه، ومن ثمَّ دحْر النفوذ الأجنبي خارج القارة، أو على الأقل عدم تزْك مصائر الشعوب الأفريقية في يدهم، وأن يكون للقادة ذاتهم اليد العليا في الأمر والنهي؛ سعيًا نحو مستقبل أفضل للقارة.

التوصيات

من الصعب على الدول الأفريقية دحْر ظاهرة الانقلابات العسكرية، بعيدًا عنها ما دام هناك انسداد في الأفق السياسي والمؤسساتي، وبالتالي فإذا تمَّ وضْع روشتة لاستئصال هذا المرض المزمن، مع توافر الإرادة الحقيقية، يمكن الحديث حينئذٍ عن مستقبلٍ واعدٍ للقارة، يخلو من الانقلابات، وربما تصبح في خانة الماضي، ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا تم الأخذ بمجموعة من التحرُّكات، والتي تتمثل في الآتي:

١- اقتصار فترة حكم القادة الأفارقة لفترتيْن على أقصى تقدير؛ لإفساح المجال أمام ضخِّ دماءٍ جديدةٍ تراعي شواغل الشعوب، وذلك عبْر تشكيل لجنة من قِبَلِ الاتحاد الأفريقي، يكون اختصاصها الأساسي الإشراف والمتابعة الدورية لعملية الانتخابات، التي تتم داخل دول القارة، وضمان نزاهتها وشفافيتها، وعدم تمديد المدة الزمنية أكثر من فترتيْن، وأن تكون هذه اللجنة مُكوَّنة من عدة دول أفريقية مستقرة نسبيًّا، تضمن نجاح هذه العملية دون أيّ تلاعبٍ.

٢- يستلزم تبنِّي النخبة الحاكمة في أفريقيا مقاربات، من شأنها البدْء في احتواء أزمات دول المنطقة، ومنعها من الانتشار، ومعالجة جميع التحديات والأزمات المركبة التي تواجهها على كافة المستويات والأصعدة، مثل وضْع قوانين رادعة للإرهاب، والالتزام بتنفيذ قرارات المنظمات الإقليمية، وضمان النزاهة والشفافية أثناء مدة الحكم؛ تمهيدًا للانتقال إلى مرحلةٍ جديدةٍ، تستهدف التنمية المستدامة في القارة الأفريقية، مع الأخذ في الاعتبار، أن الغرب لن يغير بوْصَلَتَهُ واستراتيجيته؛ الهادفة إلى الاستيلاء على ثروات وموارد الدول الأفريقية، وبالتالي يجب منْع أيّ قوة غربية، من توطيد نفوذها وحضورها في أفريقيا، دون النظر إلى مصالح الأفارقة في المقام الأول.

٣- مجابهة المشكلات التي سببها الاستعمار؛ حيث قسم الدول بطريقة أدَّت إلى وجود تحديات حدودية وإثنية، كانت بمثابة المُحرِّك الرئيسي للتوترات التي تشهدها المنطقة، وبالتالي لا بُدَّ من إزالة هذه الحواجز، عبْر تحقيق الاندماج الكامل لكافَّة فئات المجتمع، وذلك بضمان تمثيل كل أقلية في العملية السياسية، وأن يكون الاختيار في الانتخابات الرئاسية أو التشريعية بصفةٍ دوريةٍ داخل كل إقليم، بجانب منْح كافَّة الحقوق في التعليم والصحة وخلافه، وعدم اقتصار ثروات البلاد على فئة دون أُخرى، وأن يكون للجميع الحق فيها.

٤- ضمان الاستقرار السياسي، والفصْل بين السلطات، وفق قوانين ودستور توافقي، يضمن عدم تدخُّل المجلس العسكري في مسار عملية الانتخابات، تعمل نصوص هذا الدستور على الحد من صلاحيات

القادة العسكريين، وبالتالي نزْع شرعية القيام بانقلاب على السلطة الحاكمة، وأن يكون هذا الأمر من اختصـــاص الشـــعب؛ حال حدوث تكلس في الســـلطة، وعدم مراعاة معايير العدالة الاجتماعية، واستشراء الفساد في البلاد.

٥- الاعتماد على مبدأ الوســاطة؛ من أجل حل النزاعات الأفريقية قبْل تدخل أيّ جهةٍ، ســواء إقليمية أو دولية، ولا بُدَّ أن يكون الوســـيط تربطه علاقات جيدة بين طرفيْ الأزمة، مثلما حدث في انقلاب النيجر؛ فقادة الانقلاب قَبِلُوا بوســاطة الجزائر، كذلك الحال في الجابون، فتمَّ القبول بوســاطة رئيس أفريقيا الوسـطى، على الرغم من تنديد منظمة "إيكواس" بالتدخُّل، فالحل الدبلوماسـي يراعي مصـالح جميع الأطراف، ويسعى لمنْع الانزلاق إلى حربٍ شاملةٍ.

٦- ضـرورة تعزيز دور الاتحاد الأفريقي، في التصـدي لتفشِّـي ظاهرة الانقلابات العسـكرية داخل القارة الأفريقية، وذلك من خلال التصديق على الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات، والتصديق أيضًا على بروتوكول مالابو المُنْشِئ للمحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان، وذلك بالإضافة إلى تعزيز موقف الاتحاد الأفريقي ضـد التغييرات غير الدسـتورية للحكومات، وذلك للإشـارة إلى أن محاولاتهم الانقلابية ستبُوء بالفشل.

٧- تشـــكيل قوة إقليمية مُجهَّزة مُوحَّدة، (A unified equipped regional force) يحق لها التدخُّل الســريع في أعقاب الانقلابات العســكرية، ويتم تشــكيلها من دول أفريقية، ذات ثقل جيوســياســي وعســكري، وتكون مهمتها الأســاســية التدخُّل عســكريًّا؛ لاحتواء الانقلاب وضــمان عملية التحوُّل الديمقراطي، وصولًا إلى إجراء انتخابات نزيهة في البلاد، في هذه الحالة، يكون التشكيل من قِبَلِ كافَّة الدول الأفريقية في مناطقها المتفرقة، وليس مقتصرًا على منطقة بعينها.

٨- لا بُدَّ أن يتم تأمين الحدود المشـــتركة بين الدول الأفريقية؛ حتى لا تتمكن الجماعات المســـلحة والميليشيات العسكرية من التوغُّل بقوة داخل الدولة الحادث بها الانقلاب، والتي تعمل على استغلال حالة الفراغ الســياســي والأمني لتعميق الأزمة، على أن يتم ذلك من خلال قيام كل دولة بالاتفاق مع دولة الحدود المشتركة؛ لتكوين قوة ردْع، تحُول دون توغُّل مثل هذه الجماعات داخل البلاد.

٩- إعطاء الأولوية لخلْق نشاطٍ اقتصاديٍّ مُسْتَدامٍ من الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدول الأفريقية، بدلًا من الاتجاه نحو تصـدير موادها الخام، فضـلًا عن ضـرورة التحرُّر من الاعتماد على الدول الغربية، وينبغي أن تعيد معظم بلدان غرب أفريقيا النظر في سياساتها النقدية وعدم ربْطها بالفرانك الفرنسي؛ للتغلُّب على معظم العقبات الاقتصـــادية التي تعاني منها هذه الدول، وتفعيل منطقة التجارة الحرة بشكلٍ جيّدٍ؛ تحقيقًا للاندماج الاقتصادي الكامل بين الدول الأفريقية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- التدخل العسكري في النيجر: المواقف الإقليمية والدولية والاحتمالات، مركز الإمارات للسياسات، الإمارات، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://cutt.us/ft2fN
- المجلس العسكري في النيجر يوافق على خطة لاستعادة الديمقراطية، أفريكا نيوز، ٢٠٢٣، متاح على الرابط الآتي:https://cutt.us/Om2by
- الانقلابات في أفريقيا.. قواسمها المشتركة وتأثيرها على الاستقرار، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://cutt.us/CCN7o
- آفاق المشهد السياسي في الغابون بعد الانقلاب العسكري، مركز الإمارات للسياسات، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://cutt.us/7bXU6
- تأثير الانقلابات الأفريقية في خارطة نشاط الجماعات الجهادية، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، لندن، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://cutt.us/2KgcC
- سلوى محمد لبيب، ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا بين النظرية والتطبيق، مجلة الدراسات الأفريقية، كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة، ١٩٧٥، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/CQZ22yt
- شيماء ماهر، عدوى الانقلابات العسكرية: رؤية تحليلية للمشهد السياسي في الغابون، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، ٢٠٢٣.
- صافيناز محمد أحمد، الجزائر وأزمة النيجر الوساطة الدبلوماسية بين الفرص والتحديات، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/7qCXnuD
- عمرو عبد العاطي، حدود الدور: الموقف الأمريكي من انقلاب النيجر، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مصر، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/orRxP3f
- فاروق حسين أبو ضيف، انقلاب النيجر ومنطقة الساحل الأفريقي.. التداعيات وردود الأفعال، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، مصر، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/K42vgop

- منة صلاح، محاولات باءت بالفشل.. قراءة تحليلية للمحاولة الانقلابية في مدغشقر وسيراليون، مركز شـــاف للدراســـات المســـتقبلية وتحليل الأزمات والصـــراعات، ٢٠٢٣م، متاح على الرابط الآتي: https://cutt.us/qgeo9
- منير أديب، الانقلابات العسـكرية في أفريقيا وتداعياتها على مكافحة الإرهاب، مركز تريندز للبحوث والـدراســـــات الاســـــتـراتـيـجـيـة، الإمـارات، ٢٠٢٣م، مـتـاح عـلـى الـرابـط الآتـي: https://cutt.us/QmnzL
- هذه أهم الأسـباب وراء الانقلاب العسـكري على حكم " آل بونغو" في الغابون، هسـبريس، ٢٠٢٣، متاح على الرابط الآتي :https://cutt.us/gXClm

هل تشـهد أفريقيا انقلابات عسـكرية جديدة؟، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السـياسـيين، ٢٠٢٣، متاح على الرابط الآتي: https://apa-inter.com/post.php?id=7012

المراجع الأجنبية:

- Archibald S. Henry; Elizabeth Murray, What to Know About Gabon's Coup, The United States Institute of Peace, 2023, Availbe at link: https://cutt.us/KHZQW
- GILLES YABI, The Niger Coup's Outsized Global Impact, Carnegie Endowment for International Peace, 2023, Available at link: https://cutt.us/TGGbz
- In Brief to The State of Food Security and Nutrition in the World, 2023, Available at link: https://2u.pw/CyB3B8H
- Megan Duzor and Brian Williamson, Coups in Africa, Voa News, 2023, Available at link: https://2u.pw/sKzwJub
- The World Bank in Africa, 2023, Available at link: https://2u.pw/kSForVI
- Wichai Kanchana Suwon, An Empirical Study of The Causes of Military Coups and The Consequences of Military Rule in The Third World: 1960-1985, the Graduate Council of The North Texas State University, May 1988, Availbe at Link: https://2u.pw/tbICf1G

دومينو الانقلابات المتعاقبة: تقييم ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا خلال 2023 ومستقبلها القادم

مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحـليل الأزمـات والصراعـات ب (الشرق الأوسط وأفريقيا)، يعد مؤسسة مُستقلةً غيْر حزبيّةٍ، أُنْشئَت في سبتمبر 2021 وتعمل بعيدًا عن أيّ اعتباراتٍ سياسيةٍ أو أيدولوجيةٍ.

وفي ظلّ الأزمات والصراعات التي تواجهها كُلٌّ من الدول "العربية والأفريقية"، يسعى المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة والتطبيقية إلى المساهمة بتوفير مادةٍ موضوعيةٍ وتحليليةٍ لمتخذي وصانعي القرار، تساعدهم في التوصُّل لمقترحات تحرُّكٍ فاعلةٍ تجاه الأزمات والقضايا المختلفة.

Shaf for crisis analysis & future studies

Info@shafcenter.org

Villa 406, South Academy, Orouba Axis, Behind Cairo Festival City, Cairo, Egypt

+2/ 01005112932 / 01002864515